المحاضرة الثانية

الفكر الاقتصادي ما قبل التقليدية

"المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراطية)"

مدخل:

نشأت هذه المدرسة في فرنسا عبر مجموعة من الأفكار الاقتصادية في نهاية حكم لويس الخامس عشر، فقد قام مجموعة من الفلاسفة الاقتصاديين بتقديم نظرية متكاملة على النشاط الاقتصادي، وهي نظرية مبنية على دراسة الانسان وعلاقاته بالعالم الطبيعي، ومن أهم رواد هذه المدرسة نجد الطبيب الفرنسي "فرنسوا كيناي" الذي نشر مؤلفات أهمها: "الجدول الاقتصادي" و"القانون الطبيعي"، ويتميز الطبيعيون بأمرين:

- أنهم آخر المفكرين الاقتصاديين الذين تعرضوا لمشكلة التفضيل بين أنواع النشاط الاقتصادي والبحث عن أفضل المهن.
- أنهم أول المفكرين الاقتصاديين الذين بحثوا بطريقة منظمة عن أفضل النظم الاقتصادية التي تحقق الرفاهية، وطالبوا بالأخذ بنظام الملكية الخاصة وضرورة الحرية الفردية.

I. نظرية الناتج الصافي:

بدأ الطبيعيون تعريفهم للثروة باستبعاد فكرة المعدن النفيس، فالنقود ليست الا ثروة عقيمة، ولذلك نجد أن النشاط المنتج الوحيد هو الزراعة، وأن غير ذلك هو مجرد تحويل عقيم لصور المادة، ومن هنا ذهب كيناي الى ان الزراعة هي النشاط الوحيد القادر على خلق الناتج الصافي، والسبب في ذلك هو أن الزراعة هبة من الطبيعة، ويؤدي تظافر جهد الانسان مع عمل الطبيعة الى نشوء قيمة جديدة هي الناتج الصافي، كما أن هناك سببا آخر لتفضيل الطبيعيين للزراعة، وهو رغبتهم في تبرير دخل للملاك العقاريين يحصلون عليه دون عمل من جانبهم.

II. نظرية الجدول الاقتصادي:

بعد أن بين الطبيعيون أن الزراعة هي النشاط الوحيد المنتج، تعرضوا لكيفية توزيع الناتج الصافي عن طريق استخدام الجدول الاقتصادي الذي قدمه كيناي على نموذج الدورة الدموية التي اكتشفت في القرن السابع عشر، فقد قسم كيناي المجتمع الى ثلاث طبقات:

1. **الطبقة المنتجة:** وتشمل العمال الزراعيين الذين يقومون على خلق الناتج الصافي من الزراعة.
2. **طبقة الملاك العقاريين:** وهؤلاء وان لم يكونوا منتجين بالمعنى الحقيقي الا ان الطبيعيين رتبوا على دورهم أهمية خاصة.
3. **الطبقة العقيمة:** تشمل ذوي الحرف الأخرى غير الزراعة، ويدخل فيها العاملون في الصناعة والتجارة، وكان كيناي يعتبر هذه الطبقة عقيمة طبقا لنظريته في الناتج الصافي.

كما تجدر الإشارة الى أن الطبيعيين أفردوا مكانا خاصا للملاك فلم يلحقوهم بالطبقة العقيمة بل وضعوهم في مكان وسط بين الطبقة المنتجة والطبقة العقيمة ويرجع ذلك الى أسباب موضوعية وغير موضوعية:

أما الأسباب الموضوعية فتتعلق ب:

- أهمية طبقة الملاك في حفظ النظام الاجتماعي، ففكرة وجود نظام اجتماعي قائم على الملكية الخاصة هي أحد أركان تفكير الطبيعيين.
- أن الملاك كانوا يقومون بدور اقتصادي هام في الاستثمار العقاري وحفظ قيمة الأرض فيما ينفقونه على استصلاح الأراضي.

أما الأسباب غير الموضوعية: فتتلخص أساسا في علاقة كيناي –الذي كان طبيبا للبلاط الملكي– بطبقة الملاك العقاريين الذي كان لهم وزن سياسي ومالي في البلاط الملكي.

يقوم الجدول الاقتصادي ببيان تداول الناتج الصافي بين هذه الطبقات وقد استخدم كيناي أمثلة حسابية بسيطة لتوضيح هذه الدورة.

مثال حسابي توضيحي:

إذا كان الناتج الصافي قدره 5 مليار فرنك، فتأخذ منه الطبقة المنتجة 2 مليار يستعملونه في نفقاتهم الخاصة على المنتجات الزراعية وسداد تكلفة الإنتاج الزراعي، أما 3 مليار المتبقية فإن دورتها تتم على الوجه التالي، ينفق العمال الزراعيون مليارا من الفرنكات لشراء منتجات من الطبقة العقيمة على شكل سلع صناعية وخدمات تجارية كما يقومون بدفع 2 مليار من الفرنكات لطبقة الملاك نظير ملكيتها.

وتقوم طبقة الملاك بدورها بتوزيع دخلها من الزراعة البالغ 2 مليار بأن تنفق بعضه على شراء السلع الزراعية والبعض الآخر على شراء سلع وخدمات من الطبقات العقيمة. فتنفق مليارا من الفرنكات لشراء سلع زراعية ومليار آخر على السلع والخدمات من الطبقة العقيمة.

وبذلك يجتمع لدى الطبقات العقيمة 2 مليار فرنك أحدها من الزراعيين والآخر من الملاك، وتقوم هذه الطبقة بإنفاق دخلها على الزراعة لشراء ما تحتاج إليه من السلع الزراعية. وبذلك تعود من جديد كل قيمة الإنتاج الزراعي إلى طبقة المنتجين. وهكذا تتم دورة الناتج الصافي بأن تعود إلى النقطة التي بدأت منها.

III. نظرية النظام الطبيعي:

اعتقد الطبيعيون في فكرة وجود نظام طبيعي باعتباره نظاما مثاليا يحقق التوافق بين المصالح المتعددة في المجتمع، ويتكون عندهم من مجموعة من الأنظمة تحقق الرخاء للجماعة وبما يساعد على ازدهار الزراعة. ويستند هذا النظام الى فكرة الملكية في صورها المتعددة، ويترتب على ذلك احترام هذه الملكية باعتبارها جزءا من النظام الطبيعي، وتشمل انواع الملكية بحسب الطبيعيين:

1. **الملكية الشخصية:** وهي حق الشخص في استغلال ملكاته الذهنية والعضلية والحصول على مقابل انتاجه، أي الحق في الحرية
2. **الملكية المنقولة:** وهي حق الشخص في ملكية ثمرة عمله.
3. **الملكية العقارية:** وهي تتعلق بصفة خاصة بملكية الاراضي الزراعية.

ويهيئ النظام الطبيعي وفقا لهذا النحو الظروف الكفيلة بزيادة الانتاج الزراعي، أما في النطاق المالي فقد نادى الطبيعيون بفرض ضريبة وحيدة على الارض بما يتفق مع نظريتهم في الانتاج الصافي، فالزراعة هي المصدر الوحيد للثروة، اما من ناحية نظام الحكم فنجد ان الطبيعيين أيدوا الحكم المطلق الشرعي.

تقييم المذهب الطبيعي:

يؤخذ على الطبيعيين فيما يتعلق بدور الطبيعة في النشاط الاقتصادي أن القياس كان يقتضي منهم معاملة الصناعات الاستخراجية معاملة الزراعة، حيث أن المناجم والمحاجر تعطي أكثر مما تأخذ، الا انهم عجزوا عن إدراك ذلك، بالإضافة الى فشلهم في الوصول الى فكرة المنفعة في تعريفهم للثروة، فقد عجزوا عن تصور أن للصناعة والتجارة دور كبير يمكنهما من ان يكونا نشاطين منتجين.

وبالرغم من النظرة الضيقة التي تركها الطبيعيون لفكرة الانتاج الا ان اثارها لا تزال موجودة حتى وقتنا الحالي، فنجد أن آدم سميث برغم انتقاده للطبيعيين قد ميز هو أيضا بين الأعمال المنتجة وغير المنتجة، وقد فعل كارل ماركس نفس الشي عندما ميز بين الانشطة المنتجة وغير المنتجة، كما حظي الطبيعيون بتقدير كبير من المفكرين المعاصرين أمثال "جوزيف شومبتير" و "ليونتييف"، وخاصة لفرنسوا كيناي الذي اعتبر من أكبر العقول الاقتصادية، الا ان ذلك لم يمنع من وجود معارضين لهذا التيار أمثال "فولتير" و "روسو".